

نص اتفاق تنفيذ المصالحة الأخير بين حركتي "فتح" و"حماس"

*.٢٠١٢/٥/٢٢

توصلت حركتا "فتح" و"حماس" أمس الأول، إلى اتفاق جديد للمصالحة الوطنية وقّعه القيادي في حركة "فتح" عزام الأحمد ونائب رئيس المكتب السياسي في "حماس" موسى أبو مرزوق. وفي الآتي نص الاتفاق:

تم بحمد الله وفضله في هذا اليوم الأحد ٢٠ أيار [مايو] ٢٠١٢ برعاية مصرية كريمة التوصل إلى اتفاق بين حركتي "حماس" و"فتح" بشأن القضايا العالقة في وثيقة الوفاق الوطني، شارك فيه عن حركة "حماس" كل من موسى أبو مرزوق ومحمد نصر، وعن حركة "فتح" كل من عزام الأحمد وصخر بسيسو. وتم الاتفاق على ما يلي:

- تبدأ لجنة الانتخابات المركزية عملها في قطاع غزة اعتباراً من يوم ٢٧ أيار [مايو]

. ٢٠١٢

- يلتقي وفدا "حماس" و"فتح" لبدء مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة المتفق عليها يوم ٢٧

أيار [مايو] ٢٠١٢ فور بدء لجنة الانتخابات المركزية عملها في قطاع غزة.

- تختتم مشاورات تشكيل الحكومة بين الوفدين بقاء بين رئيس المكتب السياسي لحركة

"حماس" خالد مشعل والرئيس محمود عباس (أبو مازن) في القاهرة خلال مدة لا تتجاوز ١٠ أيام

للإعلان عن الحكومة الجديدة .

- تستأنف لجنة الانتخابات المكلفة إعداد قانون انتخابات المجلس الوطني عملها اعتباراً

من ٢٧ أيار [مايو] ٢٠١٢ لتهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس

الوطني بالتزامن.

- يتم تحديد موعد إجراء الانتخابات بالتوافق بين كافة الفصائل والقوى الفلسطينية في

ضوء إنجاز عمل لجنة الانتخابات المركزية.

* المصدر: جريدة "السفير" (بيروت)، في الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=2156&ChannelId=51572&ArticleId=2203&Author=>

- تحدد مدة عمل الحكومة التي سيتم تشكيلها بفترة لا تزيد عن ٦ أشهر لتنفيذ المهام المتفق عليها بما في ذلك (إجراء الانتخابات، البدء في إعادة إعمار غزة) مع ربط مدة هذه الحكومة بالموعد الذي سيتم التوافق عليه لإجراء الانتخابات.
- في حال تعذر إجراء الانتخابات في الموعد المتفق عليه نتيجة أي سبب خارج عن إرادة الأطراف يلتقي الطرفان لبحث إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة برئاسة شخصية مستقلة يتم التوافق عليها.
- التأكيد على أهمية تنفيذ ما ورد في اتفاقية الوفاق الوطني بشأن تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات، وذلك من خلال سرعة العمل على تطبيق توصيات لجنّتي الحريات العامة في الضفة والقطاع، وعلى حكومة التوافق الوطني إنجاز ملف الحريات العامة كاملاً في أسرع وقت ممكن قبل إجراء الانتخابات وفق القانون.
- يُعدّ ما ورد في هذا الاتفاق رزمة واحدة وتُعدّ التوقعات الواردة به ملزمة للطرفين وستقوم مصر من جانبها بالمراقبة والإشراف على تنفيذ كل طرف لالتزاماته بما في ذلك قضايا الحريات العامة.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx